

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد - عبد الله بن محمد الطاري

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية (دراسة استكشافية)

د. صالح بن عبد الرحمن السعد
عبد الله بن محمد الطاري

أولاً : الإطار العام للبحث

1. مقدمة البحث

التجارة بمفهومها التقليدي بيع وشراء السلع والخدمات، بإيجاب وقبول بين المشتري والبائع على قبة السلعة وموصفاها في مكان واحد - يعرف بالسوق - الذي من خلاله يتم تبادل السلع والخدمات والدفع والقبض بينها على نحو يرتضيه ويتفق عليه. أما التجارة الإلكترونية فهي : مجموعة من العمليات التجارية التي تتم بين طرفين أو أكثر، باستخدام أجهزة الكمبيوتر، المتصلة عبر نوع معين من شبكات الاتصال تسمى بالشبكة العالمية للإنترنت، (www.khayma.com)

وتعتمد التجارة الإلكترونية على درجة تقنية المنتج والعملية والوسيط أو الوكيل؛ فأي سلعة إما أن تكون ملموسة أو رقمية، وأي وكيل إما أن يكون ملموساً أو رقمياً، وأي عملية إما تكون ملموسة أو رقمية، فعندما يكون الوكيل ملموساً، والسلعة ملموسة والعملية ملموسة، تكون تقليدية بحتة. وعندما يكون الوكيل رقمياً والسلعة رقمية والعملية رقمية، تكون تجارة إلكترونية بحتة. وإذا كان أحد العوامل الثلاثة (الوكيل، السلعة، العملية) رقمياً والعوامل الأخرى ملموسة، فهي عبارة عن مزيج بين التجارة التقليدية والإلكترونية، ويسمى هذا النوع التجارة الإلكترونية الهجينة (البيستكي : www.e4arah.com).

* أمثلة لمحاسبة لتساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة
** الشؤون المالية - الحرم الوطني للطاقة القوي - جدة

والتجارة الإلكترونية ليست حديثة المفهوم والعمل وإن كانت حديثة المصطلح، فبدايتها كانت في الستينيات والسبعينيات الميلادية عندما كانت البنوك تحول التحويلات والمعاملات البنكية فيما بينها آلياً، وهي ما يعرف **Electronic Fund Transaction (EFT)** وعندما كانت الشركات الكبيرة تتبادل البيانات فيما بينها آلياً - مع العملاء - فيما يعرف بتبادل البيانات آلياً **(EDI) Electronic Data Interchange** (السديري : www.kaau.edu.sa/mas).

أما تطبيقات التجارة الإلكترونية فقد بدأت في أوائل السبعينات من القرن الماضي وأكثرها شهرة هو تطبيق التحويلات الإلكترونية للأموال **Electronic fund Transfers** ولم يتجاوز هذا التطبيق المؤسسات التجارية العملاقة وبعض الشركات الصغيرة (البنكي : www.e4arab.com) ، وبعدها أنشئ التبادل الإلكتروني للبيانات **EDI** وذلك لتسهيل عملية الاتصال بين أطراف المبادلة التجارية واختزال العمليات الورقية ، وكذلك اختصار عدد الأفراد المتعاملين . فالتبادل الإلكتروني للبيانات هو أساس التجارة الإلكترونية وهي تعتبر بمثابة عنصر أو جزء أساسي تقليدي لخدمات التبادل الإلكتروني للبيانات (**Cunningham and Forschl, 1999**).

وقد بدأت التجارة الإلكترونية انتشارها في السنوات الأخيرة من القرن الماضي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك عبر الإنترنت ، حيث إن كلاً من المتفاعلين يتخذ له موقفاً على الشبكة العالمية أو ما يطلق عليه شبكة « الويب (WWW) World Wide Web » ، للإعلان عن السلع التي يقوم بإنتاجها وذلك لتسويقها والتعاقد عليها ، حيث يتم الاتصال مباشرة بين الطرفين عن طريق الإنترنت وسداد قيمة السلعة أو الخدمة عن طريق التحويلات البنكية أو بطريق الائتمان، ويستلم المشتري البضاعة متى كان البيع مادياً، وقد يتم استلامها بالطرق الإلكترونية إذا كانت

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد* عبد الله بن محمد الطباري

من المراجع أو التسجيلات الصوتية أو الخدمات كالاتصالات المحاسبية أو القانونية
أو الطبية (حجازي، ٢٠٠٢م).

وفي المملكة العربية السعودية ظهرت التجارة الإلكترونية كفكرة في قطاعات
الأعمال حديثاً، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات عن
طريق رفع مستوى الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية من خلال إقامة الندوات
والتعريف بهذه التقنية في مجال تقنية المعلومات، والاستفادة من تقنيات التجارة
الإلكترونية وتطبيقها العملية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطني، في عالم أصبحت
فيه المعلوماتية محور هام لمختلف أوجه الحياة (وزارة التجارة، ٢٠٠١م).

وقد شهدت السنوات الماضية تزايداً في حجم التجارة الإلكترونية بشكل مطرد
وسريع ومن المتوقع أن يكون نصيب التجارة الإلكترونية بين القطاعات التجارية
B2B على مستوى العالم نحو ٧.٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٤م. (وزارة التجارة،
٢٠٠١م) وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشير التوقعات إلى أن حجم
التجارة الإلكترونية سيصل إلى ١٢.٧ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠٠٠.
(www.albayan.ac)

ويجمع العاملون في عالم تقنية المعلومات على أن التجارة الإلكترونية ستغير
أساليب التعاملات التجارية التي عرفتها البشرية إلى الأفضل مثلما غيرت الإنترنت في
عالمنا أساليب التعليم والاتصال، وتبادل البيانات وحتى اللعب، الأمر الذي أدى إلى
تصنيفها كأفضل اختراع تم التوصل إليه في السنوات الماضية (الجماي، ١٤٢٢هـ)،
وإذا كان الأمر كذلك فكيف تتم المحاسبة الضريبية عن مثل هذا النوع من التجارة؟

٢. طبيعة مشكلة البحث

تعد الضرائب المختلفة مصدر دخل هام للدولة تقوم من خلاله بتنفيذ البرامج

الإيرانية وتحسين وتدعيم البنية الأساسية التي تستفيد منها المنشآت داخل نطاق الدولة، مثل الطرق والكهرباء وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الحكومة، وبالتالي فإن هذه المنشآت تدرك أنه من المنطقي أن تدفع جزءاً من أرباحها للحكومة كضرائب نظراً لما تحصل عليه من خدمات. أما في حالة المنشآت التي تعمل عبر الإنترنت فالأمر يختلف حيث إنها لا تستفيد من الخدمات الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها، وبالتالي لا تجدد مبرراً كتابياً لأن تدفع ضرائب، مما يظهر الحاجة إلى ضرورة البحث عن بديل للضرائب التقليدية يميز بين المنشآت التي تقدم سلعاً مادية وتلك التي تقدم سلعاً غير مادية. وإذ كانت النظم الحالية تتيح للحكومات من خلال نقاط التحكم (كالمطارك) والقوانين والنشرعات القائمة إمكانية تتبع أنشطة المنشآت المختلفة ومراجعتها بصورة تضمن لها الحصول على الرسوم والضرائب المقررة، فإن هذه النظم تعاني قصوراً في تتبع أنشطة المنشآت في عالم التجارة الإلكترونية، وبالتالي تصعب إمكانية فرض الضرائب والرسوم عليها (رضوان وآخرون، ٢٠٠٠م). وقد ورد في تقرير صادر عن اللجان المالية ولجان الموازنة بالكونجرس الأمريكي أن خسائر أمريكا عام ٢٠٠٣م سوف تصل ٢٠٣ مليار دولار بسبب عدم فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية (حجازي، ٢٠٠٢م).

وقد أدى ظهور الإنترنت وتطورها بشكل سريع إلى إحداث بعض الآثار لإدارات الضرائب بسبب النمو المتزايد للتجارة الإلكترونية، مما يشكل تحدياً كبيراً في إمكانية فرض ضرائب من خلال الأنظمة التقليدية للضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث إن صفقات التجارة الإلكترونية تتم من خلال مزودي خدمات الإنترنت وقد تكون هذه الصفقات غير قابلة لتقصي بعض العمليات، ونظراً للسميات التقنية لأنظمة الإنترنت فإن من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على نظم الضرائب بسبب عدم التسجيل المركزي، أو المركزية في التسجيل، وخاصة في العمليات الرقمية

الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(مراجعة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد* عبد الله بن محمد الطياري

كالتسجيلات الصوتية والصور والبرامج والتي يمكن إرسالها إلكترونياً، حيث يكون من الصعوبة بمكان تحديد أصل المصدر والمجاه كل من الاستهلاك والإنتاج وبالتالي يؤدي هذا إلى خطر التهرب من الضريبة، ويشكل خطراً على إدارات الضرائب في العالم ما لم تنه بإيجاد تقنيات جديدة لأنظمة الضرائب كاستبدال التوقيع الورقي بشياد
تسجلات الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني (Hellerstein, 2002).

وعليه فإن التحاسب الضريبي عن عمليات التجارة الإلكترونية يمثل تحدياً جديداً يواجه رجال المحاسبة والضرائب لأسباب عديدة، تتمثل في الأغلب الأعم في صعوبة توافر أدلة الإثبات، وسهولة التلاعب في البيانات، واختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بتحديد الدولة التي لها حق السيادة على هذه العمليات بحيث يكون لها أن تعرض ضريبة ونقوم بتحصيلها، خاصة وأن عمليات التجارة الإلكترونية تتم عبر الشبكات والمضاهات المسعة ولا تحدها حدود جغرافية، ولا تعوقها حواجز حركية، ولذلك تظهر مشاكل في تحديد التبعة وتحديد الزمن أو الوقت الذي تمت فيه عملية بيعها. وهو ما يؤثر بدوره في تحديد المساهم الضريبية مثل مفهوم الواقعة المشقة للضريبة، ومفهوم الإقامة ومفهوم المنشأة الدائمة... وغيرها. ويصنف كل من توليق وحساب (2002م) المشاكل التي تعترض تطبيق وفرض الضرائب والرسوم على عمليات ومصنفات التجارة الإلكترونية إلى نوعين هما:

أ- مشاكل متعلقة بطبيعة التجارة الإلكترونية ومنها:

- سهولة التهرب من عوائد التجارة الإلكترونية لأنها غير منظورة.
- صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت.
- صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي للتجارة الإلكترونية.
- عدم وجود مستندات يمكن مراجعتها ضريبياً.

- احرص على حرية التجارة الإلكترونية وعدم فرض عوائق عليها.
 - ب- المشاكل التي ترجع لطبيعة النظم الضريبية التقليدية ومنها:
 - تصور التشريعات الضريبية (الحالية).
 - عدم وضوح المبادئ الضريبية واجبة التطبيق على التجارة الإلكترونية.
 - التصور الحادث في مجال التعاون الضريبي.
 - عدم تطوير الإدارات والكوادر بما يتواءم مع التجارة الإلكترونية.
- وهناك من يرى (Hughes,2001) أن مشاكل فرض الضرائب على عمليات التجارة الإلكترونية ستؤدي إلى إلغاء القوانين الضريبية الحالية كلياً وإصدار قوانين جديدة يمكن تطبيقها على التجارة الإلكترونية ، وهذا على الفكر الضريبي أن يعيد التفكير في أسس وقواعد فرض الضريبة والشروط اللازمة لفرضها. فلم تعد الأسس والقواعد والشروط التي كانت تنطبق في ظل ظروف التجارة التقليدية. صالحة لتطبيق في ظل ظروف الاقتصاد العالمي المعاصر. وتطورات تكنولوجيا المعلومات وهو ما يتطلب (توفيق وحنا ، ٢٠٠٤م) :
- تطوير التشريعات الضريبية لتسمح بفرض الضريبة على هذه الصفقات في حدود معينة.
 - إعمال الفكر لوضع قواعد مبتكرة تتماشى مع هذا التطور التكنولوجي والمعلوماتي.
 - تعديل الاتفاقيات الضريبية القائمة، وصياغة نماذج اتفاقيات جديدة مع دول العالم بحيث تسمح بتبادل المعلومات بشأن الصفقات الإلكترونية . والتعاون فيما بينها لتحصيل الضريبة على هذه الصفقات، كتكوين ما يشبه الإنترنت

المعاصرة الضريبية من الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن الصمد، عبد الله بن محمد الدايغ

المعروف في المجال الختاني عمل أن يكون نشاطه متخصصاً في الكشة، من
التهرب الضريبي، في مجال الصفقات الإلكترونية .
وهناك بعض النقاط التي يجب مراعاتها في أي من السياسات المستقبلية الخاصة
بالضرائب عند التفكير بشأن المعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية وهي (رضوان
وأخرون، 2000م) :

• الاتساق مع أسس التجارة العالمية وعبر السلطات القضائية المختلفة .

• الحياض عند المقارنة مع أنواع التجارة الأخرى .

• تجنب الأزدواج الضريبي .

• التقليل من نفقات الالتزام الضريبي، أو الإعفاء الضريبي .

• الاتساق بالشفافية والقدرة على التنبؤ بها بالإضافة إلى سهولة التواجد الإلكتروني .

وقد أشارت إحدى الدراسات التي قامت بها شركة فوستر للأبحاث (Foster
and Ellis, 2001) وإزاء ذلك تنوي الدول الأوربية وآسيا وبعض الحكومات

مناقشة العديد من الاقتراحات لأخذ موقف يتعلق بكيفية سياسة فرض ضريبة على

الإنترنت، فالإيرادات تنمو بصورة عالية، ويضيف هؤلاء بأن المشكلة التي يواجهونها

تتعلق بمستقبل الإجرامات الضريبية، ومدى إمكانية إصدار قوانين تنطبق

بالضرائب التي يمكن فرضها على هذا النوع من التجارة (Connigham and
Forschl, 1999) . وهو ما عبر عنه البعض (Jones and Basu, 2001) بأن التغيير

من بيئة رقابية إلى بيئة إلكترونية بشكل قضائي جدياً وكبيرة فيما يتعلق بأنظمة نظام

الضريبي . فعلى إدارات الضرائب في كافة أنحاء العالم أن تواجه المهمة المناهضة للتهمة
قاعدة دعوهم بدون إهانة من خلال تطوير التقنيات الجديدة أو تدخل مؤسسات

الأعمال في التطور ونمو السوق الإلكترونية. كما أن مخاوف الحكومات تتركز على تأثير التجارة الإلكترونية على الدخل الرسمي والمحلي. وقد تعرض الدول النامية لمشاكل حيث إن انخفاض الضرائب سيكون له تأثير غير متكافئ، ويعرض اقتصاديات هذه الدول لمخاطر، ولذلك جرى (حماد، ٢٠٠٢م) بأن نطاق ضرائب التجارة الإلكترونية غامض ومتشعب وغير مستقر، وذلك لأن تجارة الإنترنت غير ملموسة، وبالتالي لا توجد لمة قواعد ضريبية حالياً، وعندما تتنوع ضرائب التجارة الإلكترونية فإن التأكد مما هو مخاض للضريبة ومن المستول عن دفعها يتكون أمراً معقداً، ويعتمد على المكان الذي نشأت منه، وبالتالي يمكن فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية كخدمة الاتصالات، أو خدمة معلومات أو خدمة حاسبات أو دمج بين بعض أو كل ما سبق. فالخلط والتداخل في قانون الضرائب يمكن أن يسبب ازدواجاً ضريبياً.

ومن هنا تتضح مشكلة البحث في أن التجارة التقليدية تختلف من حيث الإجراءات عن التجارة الإلكترونية فكيف يمكن للمنظام الضريبي المطبق على تجارة تعتمد في مضمونها على الوثائق والمستندات أن يطبق على تجارة من نوع آخر تعتمد على التقنية الحديثة؟ الأمر الذي يتطلب دراسة مواقف مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية تجاه منشآت التجارة الإلكترونية، لتحديد مدى الحاجة لتعديل أو تطوير النظام الضريبي لمواجهة التحديات التي قد يواجهها في هذا المجال، وتقديم الحلول المناسبة لحل المشكلات والعقبات التي تعوق إمكانية تطبيق ضرائب الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن المنجد، عبد الله بن محمد الطباري

٢ هدف البحث وتساؤلاته

- يتمثل الهدف الأساس للبحث في التعرف على الممارسة الحالية ووجهة النظر المستقبلية لتصلحة الزكاة والدخل تجاه الحاسبة الضريبية عن الدخل التحقق من التجارة الإلكترونية ، وتنصيلاً إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :
- أ ما مدى ملاءمة النظام الضريبي الحالي للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية ؟ وهل هناك حاجة لتطوير أو تعديل النظام الضريبي الحالي لمواكبة التجارة الإلكترونية ؟
 - ب ما هي التحديات التي ستواجه المصلحة في حالة المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية ؟
 - ج ما هي الأمور التي قد تساعد المصلحة ، وتؤدي إلى سهولة ربط وتحصيل الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية ؟
 - د ما هي الأمور التي يجب مراعاتها عند المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية ؟
 - هـ ما هي الحلول المقترحة لمشكلات المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية ؟

٤ أهمية البحث

- على ضوء طبيعة مشكلة البحث وهدفه ، يستمد البحث أهمية مما يلي :
- أ الاهتمام العالمي بموضوع التجارة الإلكترونية نظراً للتطور الكبير والزيادة المستمرة والتسارعة في حجم التجارة الإلكترونية ، حيث تُشير الدلائل إلى أن ٦٠٪ من النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأولى من القرن الحالي

الحادي والعشرين سيرجع في النطاق الأول إلى التجارة الإلكترونية والمتعامل في تكنولوجيا المعلومات (حجازي، ٢٠٠٢م). وأن من المتوقع أن يصل حجم مبيعات التجارة الإلكترونية بين القطاعات التجارية على مستوى العالم إلى نحو ٧,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٤م (وزارة التجارة، ٢٠٠١م). وليست مبالغة إذا قلّم أن متوسط الدخل السنوي لموقع واحد على الإنترنت، وهو موقع قوقل الشهير الذي لم يتجاوز عمره بضعة سنوات مليار دولار، وأن حجم التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام واحد بلغ ٣٠٥ تريليون دولار (www.e-rbt.com).

ب- اهتمام المملكة العربية السعودية بالتجارة الإلكترونية؛ حيث تم التقدّد من الإجراءات اعتباراً من عام ١٤١٩ هـ منها (وزارة التجارة، ٢٠٠١م):

- منحور الوزارة السامية بتشكيل اللجنة التقنية الدائمة للتجارة الإلكترونية، على مستوى وكلاء الوزارات المعنية في وزارة التجارة، المالية والاقتصاد الوطني، شركة الاتصالات السعودية، إضافة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، بغية متابعة التطورات في هذا الميدان، كما تهدف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من ثمرات التجارة الإلكترونية وتطويراتها العملية في المملكة وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطني، والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص لتسريع بالخطوات العملية المطلوبة.
- تشكيل فريق استشاري من رجال الأعمال للتجارة الإلكترونية يضم خمسة عشر عضواً من ذوي الخبرة والمهارة بالتجارة الإلكترونية

العاصمة الضريبية من الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد* عبد الله بن محمد الطويري

والمؤلفين علمياً في هذا الشأن ليكون حائلاً للصلح وتفاضل بين تلك
الخدمة ومنشآت القطاع الخاص.

- إنشاء وحدة متخصصة للتجارة الإلكترونية في وزارة التجارة لبحث
سبل الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية.
- عقد المؤتمرات والندوات والمعارض الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

مع تارة الدراسات التي أجريت في مجال الحاسب الضريبي عن الدخل
المتعلق من صفقات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
على وجه الخصوص حيث لم يشف الباحثان على دراسة من ذلك
النوع . يزيد ذلك ما توصلت به إحدى الدراسات السابقة من أهمية
استكمال عملية البحث في مجال التجارة الإلكترونية من خلال العديد
من الجسور من بينها " تأثير التجارة الإلكترونية من خلال العديد
الحاسب الضريبي " (السيد الطويري ، ٢٠٠٤ م) .

ونأى الدراسة الحالية كمنهجية متواضعة لاستكمال النقص حول هذا الموضوع
وعل وجه الخصوص ما يرتبط بالدراسة في جانبها الميداني (الاستكشافية) .

٥ نطاق ومحددات البحث

تتضمن نطاق الدراسة الميدانية على مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية
السعودية . وتحديدًا المناطق الوسطى والغربية والشرقية والجنوبية ، للتعرف على وجهة
نظر هذه الجهات باعتبارها الجهة المانحة لقات العلاقة بالأنظمة الضريبية ، مع ملاحظة
أن هناك جهات أخرى لها علاقة غير مباشرة كالمؤسسات وبعض الجهات الأخرى
كوزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس
بالمجامع السعودية ومراجعي الحسابات وغيرهم .

ومن ناحية أخرى وكما هو عنوان البحث فتم يتم التمرس لأثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسب والمراجعة ، وعليه فإن نتائج البحث يجب النظر إليها في ضوء نطاق الدراسة ومحداتها .

٦. منهج البحث

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وهدفه وأهميته ، ونطاقه ومحداته ، اعتمد البحث على منهج الاستقراء النظري الذي يقوم على استقراء الدراسات والبحوث والنشورات والأنظمة بهدف الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة الجانب النظري من الدراسة . كما اعتمد البحث في جانبه الميداني على منهج الاستقراء الميداني والتحليل الوصفي للتعرف على وجهة نظر مصلحة الزكاة والدخل في المسألة العربية السعودية تجاه المحاسبة الضريبية عن الدخل المتحقق من التجارة الإلكترونية .

ثانياً : نماذج من تجارب بعض الدول والدراسات السابقة

١ نماذج من تجارب بعض الدول في مجال كيفية المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .
خطت بعض الدول خطوات في مجال كيفية المعاملة الضريبية لمبيعات التجارة الإلكترونية، وسيتم عرض بعض هذه التجارب فيما يلي (توفيق وحنا ، ٢٠٠٢م : ٢١١) :
(Zaifenghui , 1996) :

أ. قانون الحرية الضريبية للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية
وقض الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فرض أي ضرائب على مبيعات التجارة الإلكترونية بهدف تشجيع هذه العمليات للدور الذي تقوم به في تنمية الصادرات وتطوير المشروعات الصغيرة ، والتي أصبحت من خلال الإنترنت قادرة

العاصمة العربية من الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد* عد الله بن محمد الشاري

على العكس من الأسواق المالية والتي كانت تقصراً على الشركات الكبيرة لتعددها
الحسية

وولفياً هذه النظرة أصدر الكونجرس الأمريكي في أكتوبر 1998م قانوناً
يسمى قانون الحرية الضريبية للإتترنت The Internet Tax Freedom Act ومما
تفادون يشجع التجارة الإلكترونية عن طريق منح حوافز ضريبية ممتدة لولاية أو
مدينة من عرض ضرائب مبيعات جديدة على صفقات التجارة الإلكترونية وذلك لمدة
ثلاث سنوات أي حتى أكتوبر 2001م، ثم تُمدد حتى نهاية ديسمبر 2006م.

ب - توصيات اللجنة الاستشارية الكندية حول التجارة الإلكترونية

قامت وزارة الإيرادات الكندية The Ministry of National Revenue
في أبريل 1997م بتكليف لجنة المختصين بدراسة أثر التجارة
الإلكترونية على الإيرادات السيادية للدولة وعمل أداء للإدارة الضريبية لأعمالها، وقد
رأت اللجنة أن التجارة الإلكترونية تثير عدداً من القضايا الهامة تتعلق بكل من
المسؤولين والإدارة الضريبية والتشريع الضريبي، وقد أوصت اللجنة بالعديد من
التوصيات منها:

- أن التجارة الإلكترونية قد تؤدي إلى زيادة حدوث نوع من عدم الالتزام الضريبي.
- أن عدم مراجعة العشوائيات المتعلقة بعدم الالتزام الضريبي للتحقق من مدى كتابتها
كإيراد لعدم تقديم الإقرار وفقاً للقانون ضريبة الدخل في ظل تزايد فرص هروب
من خلال التجارة الإلكترونية.
- أن تقوم مصلحة الضرائب الكندية والسلطات الضريبية الأخرى بدراسة متزايدة
وحدود منظمة أو هيئة دولية لمساعدة الدول في تبادل المعلومات لتقليل هروب
الضريبي عبر التجارة الإلكترونية.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد السابع والعشرون

- أن تستخدم مصلحة الضرائب الكندية بولمها على الإنترنت لإعلام المقيمين وغير المقيمين في كندا عن التزامهم الناشئة عن ممارسة أنشطة تجارية باستخدام وسائل التجارة الإلكترونية داخل كندا.
 - أن التجارة الإلكترونية سوف تتركز على تحديد مفاهيم لتولية هامة لا بد من الاتصال عليها، حتى يتسنى تطبيق الشواطين الضريبية، كمفهوم الإقامة *Residency*، ومفهوم الشأ الدائمة *Permanent Establishment*. وهو ما يتطلب ضرورة بحث ودراسة وأساليب هذه المفاهيم في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية.
 - إن للتجارة الإلكترونية تأثيراً واضحاً على تحديد الوعاء الضريبي، لأن بعض السلع والخدمات يتم تسليمها إلكترونياً، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختفاء بعض نقاط تحصيل الضرائب على السلع التي يعتمد عليها النظام الضريبي الحالي من خلال النفاذ الجمركية.
 - أن استخدام الإنترنت سوف يساعد مصلحة الضرائب على تعزيز الالتزام الضريبي باستخدام برامج *Software* متخصصة تساعد المسؤولين على معالجة قراراتهم الضريبية، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الالتزام الضريبي وتقليل الجهد اللازم لذلك، فضلاً عن إتاحة الفرصة لمصلحة الضرائب لكي تزيد من كفاءتها في تقديم خدماتها وإدارة عملياتها. وتكثيف الاعتماد على الوسائط الورقية في التحصيل والتحصي باستخدام الأدوات الإلكترونية.
- ج- المعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية في أستراليا
- قامت مصلحة الضرائب الأسترالية *The Australian Tax Office (ATO)* بنشر تقرير في عام 1997م عن أثر التجارة الإلكترونية على الضرائب وكيفية التعامل

المعاصرة
دراسة (شامية) د. صلاح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد الطائي

معها. وقد رعى التقرير بوضع حدود على نظم الدفع الإلكتروني خاصة تلك التي لا يعرف مصدرها أو الشاؤون بها حتى لا تكون مصدراً لتفويض حالات التهريب الضريبي.

و في مايو ١٩٩٨م أصدرت لجنة الحسابات العامة والراجعة التابعة للبرلمان تقريراً عن التجارة الإلكترونية. وقد تضمن التقرير دراسة عدة مسائل تتعلق بآثار التجارة الإلكترونية عن موضوع الضرائب مثل الضريبة في مبيعات المصدرة Source والإقامة والشقة العالمية، ودراسة الاستراتيجيات الثلاثة لتحصيل الضرائب على العلاقات الإلكترونية. وقد توصلت هذه اللجنة في تقاريرها ودراساتها عن آثار التجارة الإلكترونية على دخل الضرائب إلى بعض النتائج أهمها:

- أن صناعة برامج الكمبيوتر لا تخضع في الوقت الحالي لضريبة المبيعات.
- أن التجارة الإلكترونية أدت إلى انخفاض المحصلات الضريبية من المجلات والخرائط بسبب إلغاء جزء مهم من الإعلانات ومواد الدعاية إلى الإنترنت.
- عدم فرض ضريبة على التسجيلات المحملة على أجهزة الكمبيوتر عبر الإنترنت بحول بعض السلع أو الخدمات من الشكل القابل لفرض الضريبة إلى شكل آخر إلكتروني غير قابل لفرض الضريبة، وهذا يهدد أساس ضريبة المبيعات حيث يقلل من وعاء الضريبة.
- د. المعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية في المملكة المتحدة

أصدرت لجنة التجارة والصناعة البريطانية لتقريرها العناصر في سبتمبر عام ١٩٩٩م وقد جاء في هذا التقرير أن الإقتصادات الرئيسية في العالم توافقت تماماً على المبادئ التي يجب وضعها للضريبة على التجارة الإلكترونية، وأن القضايا الضريبية معقدة ومن الخطورة بكتابة سوابقها للممثل المتعارفة من خلال وضع سياسات عامة.

بمعة من قرصان دينه الله كامل للاقتصاد الإسلامي بمساعدة الأزهر العدد السابع والعشرون

والرخصه ان اتفاق بشأن هذه القضايا في الوقت الذي لا تزال فيه التكنولوجيا تقدم بسرعة. ومعنى مناقشة هذه النقاط في الإدارات الضريبية، وفي اللجان الدولية، وعلى الإدارات الضريبية أن تستر بشكل دوري تفاصيل عن القضايا الضريبية للتجارة الإلكترونية.

وما سبق عرضه من تحارب بعض الدول القديمة في المعاملة الضريبية لمصطلحات التجارة الإلكترونية. يوضح أن هناك المواجهين رئيسين هما :-

- المبدأ يرى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم حركية على عمليات التجارة الإلكترونية. يدعو إلى تشجيع نمو هذه التجارة.

- المبدأ يرى ضرورة فرض ضرائب ورسوم حركية على عمليات التجارة الإلكترونية يدعوون تطبيق العدالة بين المبروعات التي تمارس عملياتها من خلال التجارة الإلكترونية. وتلقت التي تمارس العمليات التقليدية.

ويؤيد الباحثان الامعاء النازر الذي يدعو إلى فرض ضرائب ورسوم حركية على عمليات التجارة الإلكترونية. لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الضريبية بين الأنشطة

٢ الدراسات السابقة

عمل الرقم من أهمية الحسابية الضريبية عن التجارة الإلكترونية إلا أن الأدبيات الحسابية لأرمنت القديمة في هذا المجال عمل الرقم عن كثرة الكتابات في موضوع التجارة الإلكترونية من كافة الجوانب والتخصصات. سواء في مجال الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيره من المجالات (السيد ، ٢٠٠٣ م).

العاصمة العربية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن سعد الطبري

وقد اعتمدت بعض الدراسات بالحاسبة الضريبية عن صفقات التجارة الإلكترونية، ووضعت تصوراً لحل بعض المشكلات الضريبية الناتجة من استخدام شبكة المعلومات في مجال عقد الصفقات، وعمليات التداول للسلع والخدمات. ومن هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة Schwarz (1999)

تناولت دراسة Schwarz علاقة النظام الضريبي بالتجارة الإلكترونية من الناحية النظرية، وهدفت إلى إيضاح المشاكل والعقبات التي قد تواجه الأنظمة الضريبية من التجارة الإلكترونية، كصعوبة تحديد الولاية التي لها الحق في فرض الضريبة على صفقات التجارة الإلكترونية، لأن الصفقات التي تحدث من خلال الإنترنت في أغلب الأحيان تكون بين مرزقة خدمات الإنترنت والمشاري ويقع وكل منهما بلع في ولاية حدودية مختلفة مما يؤدي إلى صعوبة في جمع الضرائب بين الولايات على أغلبية السلع المشاركة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وضوح الرؤية حول التجارة الإلكترونية وتطبيقها إذ أن القوانين الحالية للضرائب لم تتضمن هذا النوع من التجارة.
- التردد الشاسي في حجم التجارة الإلكترونية سيؤدي إلى تأكل هوامش العائدات الضريبية الحالية، الأمر الذي يتطلب النظر في موقف النظام الضريبي من التجارة الإلكترونية كأمر حتمي.
- سيجر النمو المحتمل في مبيعات التجارة الإلكترونية الولايات على مراجعة قوانينها الضريبية لكي تضمن نمو دخل مستمر.

- هناك نمو هائل في التجارة الإلكترونية خلال السنوات الأربع الماضية ، (١٩٩٥ - ١٩٩٩ م) ، وتقديرات السنوات الأربع التالية لم تشير إلى أي إبطاء في نمو التجارة الإلكترونية حالياً.
- أن قطاع السياسة قادرون على الوصول لحل عملاق بخصوص النظام الضريبي للتجارة الإلكترونية.

ميد دراسة رضوان (١٩٩٩ م)

هذه الدراسة عبارة عن دراسة ميدانية للتعرف على الاتجاهات مجتمع الأصحاب المصري نحو التجارة الإلكترونية، وقد توصلت إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية وهي:

- مستوى التطور التكنولوجي واستخدام شبكات الاتصالات والمعلومات.
- ضرورة توفر المرونة والتفاعلية للمتجدين والسلع المتجدة.
- المنافسة العالمية حتى في السوق المحلي.
- سهولة فقد المستهلك التقليدي.
- ضرورة توفير البيئة اللازمة لنمو وازدهار التجارة الإلكترونية.

وعلى الرغم من إثارة هذه الدراسة وبشوة لموضوع أثر التجارة الإلكترونية على الرسوم الجمركية والضرائب في الجانب النظري منها ، إلا أنها لم تنعرج للموضوع في جانبها الميداني.

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن المسعد، عبد الله بن محمد الطرابي

ج دراسة رضوان وأخرون (٢٠٠٠م)

- هدفت هذه الدراسة النظرية إلى توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية وما تنبئه من مخاطر حقيقية للنظم الضريبية القائمة، وقد توصلت إلى النتائج التالية:
- ضرورة البحث عن بديل للنظام التقليدي يميز بين المشتات التي تقدم سلعاً مادية وتلك التي تقدم سلعاً غير مادية.
- التجارة الإلكترونية لن تحقق نموها الكامل إلا مع توافر عنصرَي الثقة والأمان مما يتطلب بالحوالِبِ التشريعية للتدخل التجاري على الشبكات المفتوحة.
- هناك علاقة بين هيكل النظام الضريبي بدعاماته الثلاث وهي: التشريع الضريبي والإدارة الضريبية والمصنع الضريبي من جانب، والمتكررات التكنولوجية الحديثة من جانب آخر.
- هناك صعوبات رئيسة بين كل من مفردات الهيكل وتكنولوجية المعلومات وهي: صعوبة التشريع الضريبي، والقدرة الإدارية، والقدرة التقاعبية، ولتفرض هذه الصعوبات عدداً من التعديلات في مجال المعاملة الضريبية للتعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت ومن أهمها سيادة الدولة، العدالة الضريبية، صعوبة إثبات التعاملات والمفرد، وعدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات التجارية الإلكترونية للضريبة.

د دراسة محمد (٢٠٠٠م)

هدفت الدراسة كانت بعنوان "إطار مقترح للمحاسبة الضريبية عن الدخل المحقق من التجارة الإلكترونية دراسة نظرية" وتوصلت إلى عدد من النتائج وهي:

- أن طبيعة نشاط التجارة الإلكترونية يتم من خلال مسار إلكتروني غير مرئي طبقاً لنظم التشغيل المباشرة التورية، مما يصعب معه تحقيق المحاسبة الضريبية على الدخل المحقق منها، دون وجود إطار يسارشد به لتحقيق ذلك الهدف.
- تعبر تجارة الإلكترونية نشاطاً تجارياً إلكترونياً، فبإطار فيه الشروحات عضوته للضريبة الواحدة وكذلك الضريبة على أرباح شركات الأموال، مما يلغى اعتبارها بنشأ من بند الدخل الضريبي، ويستلزم إدراجها بالإقرار الضريبي ضمن النشاط التجاري.
- أن استخدام الإطار المقترح نظرياً إلى بيئة المحاسبة الضريبية التطبيقية، يستلزم توافق عدد من القومات، حيث يجب تطوير الإدارة الضريبية وتطوير التشريعات الضريبية، مع الأخذ في الحسبان بعض التطبيقات العامة.

٥- دراسة Jones and Bann (٢٠٠١م)

- كانت هذه الدراسة نظرية تناولت أثر التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي، وكيفية أن التغيير من بيئة تجارية إلى بيئة إلكترونية سيؤثر على الدخل المرصع والمحلي للدول إلا لم يصاحب هذا التغيير تغيير في الأنظمة الضريبية التطبيقية. والدول الأكثر تقدراً هي الدول النامية، حيث إن انخفاض الضرائب سيكون له تأثير غير متكافئ، وبمعرض التصديقات هذه الدول لمخاطر وقد تعرضت إلى النتائج التالية:
- عند تبني أي حلول للنظام الضريبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار البساطة والمرونة والكفاءة وأن يكون ذا أثر محايد.
 - تعتبر المنتجات الضريبية كالتسجيلات الصوتية والبرامج والاستشارات، تخاضعاً للضريبة من حيث الشكل العام، كغيرها من السلع الأخرى، بشرط ملاحظة وماتل التسميم. فعلاً ضريبة مع الكتب الورقية تختلف عن ضريبة بيع الكتب

**العامة الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية)** د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد القطامي

الرئيسية، وكذلك النصوص التي يتم عرضها على شاشة الحاسوب مغلقة عن النصوص الظاهرة

- إصدار المنتجات الرقمية ومعالمتها من الناحية الضريبية. كما تعامل القناعات إلا أن المشكلة تنقل في عدم وجود نظام ضريبي شامل لجميع الخدمات والمنتجات الرقمية
- إعطاء نسب ضريبية للعديد من السلع والخدمات التي تم تصنيفها على أنها من السلع والخدمات الخاضعة للتجارة الإلكترونية.
- خلل الأزواج الضريبي من خلال المعالجة الثنائية بين دولة وأخرى أي من خلال الإعانات متعددة الجوانب بين الدول.
- اتساع الفجوة بين النسبة التي تصدرها الدول المتقدمة والتقنية المتطورة التي تسودها الدول النامية، والتي قد تعتمد في إيراداتها على الضرائب بكل أشكالها ومصادر. مما قد يؤدي إلى وجود عجز في ميزانيات هذه الدول وبالتالي سوف يؤثر ذلك على اقتصاداتها مما قد يحد من تطوير البنى التحتية والتي هي الأساس لتجارة التجارة الإلكترونية.

و - دراسة توثيق وحنا (٢٠٠٢م)

هدفت هذه الدراسة النظرية إلى بيان أهم الأساليب الممكنة استغلالها لتقليل من التجارة الإلكترونية في ظل استخدام أنظمة المعلومات، وبيان أهم الأساليب مصادر استخدامها للحاسب الضريبي عن عمليات التجارة الإلكترونية. خصوصاً في ظل عدم التبرعات الضريبية المنظمة للحاسب عن هذه العمليات، وتوصلت إلى نتائج التالية

- تقوم التجارة الإلكترونية على استخدام شبكات الحاسب ومواقع الإنترنت لترويج وبيع السلع والخدمات والمعلومات.
- تستخدم التجارة الإلكترونية وسائل تكنولوجية مختلفة مثل عمليات المصرفية الإلكترونية، وتحويل الأموال الإلكترونية، وتبادل البيانات إلكترونياً.
- عدم وجود تشريع فعلي ينظم عمليات الحساب الضريبي للتجارة الإلكترونية في مصر.

كما أوضحت الدراسة بعض الملاحظات المتعلقة بالمعالجة الضريبية لفصقات التجارة الإلكترونية والتي تتمثل في إعفاء عمليات التجارة الإلكترونية من جميع الضرائب والرسوم لمدة خمس سنوات، وذلك بهدف تشجيعها وتوفير البيئة الأساسية لها، على أن يقوم الخبراء والمختصون من رجال المحاسبة والضرائب والقانون بوضع تشريع ضريبي خاص لعمليات التجارة الإلكترونية، وأن يتم تكثيف عمليات التعليم والتدريب لأفراد الضريبة لتفخيم كوادرها الجديدة قادرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية، بحيث يمكنهم إجراء عمليات الفحص والربط لهذه العمليات من خلال الإنترنت والوسائل الإلكترونية المتاحة. وأن تقوم الحكومة بحقد الاتفاقيات الدولية اللازمة لتحقيق التعاون الضريبي من عمليات التجارة الإلكترونية.

ز - دراسة أحمد (٢٠٠٤م) .

استهدف البحث دراسة وتحليل المشاكل الضريبية الناتجة عن ممارسة العمال عبر شبكة الأنترنت خاصة في مجال التجارة الإلكترونية في المنتجات الرئيسية من الناحية النظرية ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

الخاصة بحريمة من الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استطلاعية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد والحباري

1. دولة مصدر الدخل التي يخضع لها فرض الضريبة في حالة التجارة الإلكترونية بعد مانت والتجارات الرقمية هي الدولة التي يوجد بها الحساب المستخدم لموقع المورد. أما في حالة التجارة الإلكترونية في سبغ مادية فيجب الألتزام بامل أخرى لتحديد الدولة مصدر الدخل مثل مكان إقامة المنشأة صاحبة الموقع، مكان وجود الصحافة، ما إذا كان تشغيل الموقع ولإشراف على الحسابات المستخدم للموقع يتم بواسطة موظفين تابعين لمنشأة صاحبة الموقع. فتح
2. مصدر الدخل المكتسب عن التجارة الإلكترونية الرقمية على أنه إلتزام في حالة تحميل هذه التجارات لأغراض استخدامها تجارياً، أي إعادة بيعها أو إعادة سبغها وطبعها بهدف بيعها، وتطبيق أرباح ونسب للاستخدام النهائي سواء استخدام شخصي أو استخدام في نشاط تجاري أو صناعي، وتكون عاصمة لضرورة مطروحة في دولة المستخدم حيث يقع عليه عبء حسم هذه الضريبة وجوبها للسلطات الضريبية في المبدأ الحدود.
3. التحصن الضريبي للصفقات التجارة الإلكترونية الرقمية يجب أن يتم إلكترونياً باستخدام برمجيات خاصة يمكن أن تساعد في ذلك، مثل: برمجيات المحصر وبرمجيات التتبع، وبرمجيات التحصن والتشخيص، وبرمجيات تتبع الحركة عبر الحدود. أما الصفقات المادية فيمكن أن يتم تحصيلها باستخدام الأساليب التقليدية للمحصن مثل المراجعة الحسابية والمستندية وأجراء الفعلي، كما يمكن استخدام برمجيات المحاسب في ذلك.
4. صلت العامة الحاسبية والضريبية للتكاليف إنشاء وتطوير مواقع الويب تبعاً لروح هذه التكاليف التي تصنف عادة في ثلاثة مجرمات هي: تكاليف برمجيات تطوير الموقع التي تعتبر تكاليف رأسالية يتم استهلاكها على فترة لا تتجاوز خمس

سنوات، وتكاليف الوسائط المتعددة المحملة على الموقع وتعامل على أنها تكاليف جارية تُحسم بالكامل سنة إنفاقها، وأخيراً أعباءات الموقع ذاته التي تختلف المعالجة الضريبية تبعاً لشوئها، فإذا كانت أعباءات إعلانية فإنها تُعالج على أنها تكاليف إعلان تُحسم بالكامل سنة إنفاقها، أو محتويات غير إعلانية تُعامل مثلها مثل البضائع حيث تُحسم تكاليفها في سنة بيعها.

ح - دراسة عمومي (٢٠٠١م)

قام الباحث بدراسة نظرية تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة، وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- لا يوجد اتفاق دولي حول المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية فبينما ترى بعض الدول عدم خضوعها للضريبة ترى دول أخرى خضوعها للضريبة.
- أخضع النظام السعودي المعاملات التجارية التي يقوم بها أفراد من غير السعوديين ومن غير مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج للضريبة دون التفرقة بين التجارة التقليدية والإلكترونية والسبع في ذلك التبعية الاقتصادية وكذلك التبعية الاجتماعية .
- إيجاب مبدأ التبعية الاقتصادية في خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة ؛ على أن يتم إبرام اتفاقيات دولية تلزم الدول بإيادها تقيماً لحثوت ازدواج ضريبي .
- سوف يتجه عن خضوع صفقات التجارة الإلكترونية الخارجية للضريبة ازدواج ضريبي لعدم الاتفاق الدولي على مبدأ الواجب اناعه في فرض الضريبة وذلك فمن الضروري تجنب هذا الازدواج وذلك بما للاتفاق الدولي حول توحيد المعاد الذي يجب أن تبعه الدول في فرض الضريبة فإذا ، تنطلق الدول قسماً بينها فوجب

هو دولة الإقامة أو الجنسية أن تحسم من الضريبة المستحقة على هذه الصفقات الضريبة التي حصلتها دولة المصدر .

• بعد حصر المنتج الضريبي في مجال صفقات التجارة الإلكترونية وبين أهم الصفقات التي سوف تواجه حضور هذه الصفقات للضريبة ، ولذلك فلا بد من التعاون الدولي في هذا المجال ولتزام مقدمي الخدمة بتقديم بيانات عن المعاملات التي تتم عبر الإنترنت ، مع تشجيع المسؤولين على الإبلاغ عن هذه الصفقات محميض أسعار الضرائب ، ونسبة إجراءات الحساب الضريبي والتوسع في تطبيق نظام الحسم والإضافة مع تقرير المعلومات المناسبة على التلفزيون .

• طرأ عدم توافق مستندات ورقية يمكن للشاحص الضريبي الرجوع إليها للتحقق من صدق الإقرار الضريبي المقدم من الممول تزداد أهمية أدلة الإثبات التي يجعل صدقها المعاصر من خارج الشركة عن طريق المصادقات .

• تطوير الإدارة الضريبية بحيث تكون قادرة على التعامل مع تقنية المعلومات الحديثة ، وذلك من خلال تأهيل الشاحص الضريبي وتطوير الإسكانيات المالية بأورومات الضرائب .

ثالثاً الدراسة الاستكشافية

أبقت الدراسة إلى استطلاع وجهة نظر مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية تجاه الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية - سواء لها دخل بالهياكل الحالية أو المتغيرة المستقبلية .

٦. مجتمع الدراسة وعينة البحث .

تمتص الدراسة هو موظفو مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية باعتبارها الجهة ذات العلاقة بالمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة التقليدية والإلكترونية على حد سواء .

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية **Random Sample** من موظفي مصلحة الزكاة والدخل ولتحديداً موظفي الفحص والربط الضريبي في أربع مناطق وهي: المنطقة الوسطى والغربية والشرقية والجنوبية، حيث تم توزيع الاستبانة على مائة والستين وأربعين موظفاً (١٤٤٢)، واستمرت عملية المتابعة قرابة شهر، حيث تم استرجاع ١٣٠ استبانة صالحة للتحليل . وتشكل ما نسبته ٩١.٥٥٪ من الاستبانات الموزعة . وهي نسبة ممتازة إحصائياً في العلوم الاجتماعية (عبيدات وآخرون . ٢٠٠٦ م) . ويوضح الجدول رقم (١) عينة الدراسة حسب مناطق المملكة وعدد الاستبانات الموزعة والمستلمة .

جدول رقم (١)

عينة الدراسة والاستبانات الموزعة والمستلمة حسب المدينة

المسوح	المدينة					مكة	مجموع البحث الإجمالي
	الدمام	الرياض	الطائف	الجبيل	الدمشق		
١٤٦	١٥	٢٤	١٦	١٧	٢٤	٢٤	المرتبة
١٤٠	١٤	٢٤	٣٦	١٠	٢٤	١٩	المتابعة
٩١.٥٥	٩٣,٣	٨٩,٣	٩٢,٧	٨٣,٢	٩٦	٩٠,٤	نسبة المستلمة إلى الموزعة %
٩١.٥٥	١٠,٨	١٤,٢	٢٤,٢	١٧,٧	٢٤,٥	٢٤,٦	نسبة حسب المدينة %

١- صرح من الحدود رقم (١١) أن مدينة الرياض تأتي في الترتيب الأول من حيث عدد
٢- ٢٩٠٢، وهذا يرجع إلى أن منطقة الرياض تضم الإدارة
٣- بتصلها مركزا والدخل وفرع مصلحة المركز والدخل بالرياض، وتبني إليها
٤- من الدولين. يتلها التعداد ثم جدة بنسبة ١٩٠٢ / ١٨٠٥ على التوالي
٥- يعود إلى أن حجم تعاملات هذين الفرعين أكبر من تعاملات الفروع الأخرى
٦- المرفوع العمري لكل فرع ١ في حين جاء فرع مكة المكرمة وأبها والطفح بنسبة
٧- ١١٠٨ / ٧٠٧٠ على الترتيب. وذلك يعود لصغر حجم معاملات هذه
٨- وللة التفسير لها من المولدين.

٩- أداة جمع البيانات .

استخدم الباحثان الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لغايات الدراسة تم
استعراض خبراتهما من دراسات وبحوث سابقة (راجع الدراسات السابقة في هذا
مبحث) وتتكون من ثلاثة أقسام، لتناول القسم الأول منها الخصائص الشخصية
لأفراد العينة مثل الدرجة العلمية والمهنية والعمر وعدد سنوات الخبرة، وتناول
القسم الثاني الوصف الحالي للنظام الضريبي في المملكة، وسدى ملاءمته للمحاسبة
تعوده عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية. ويتكون من محورين يتضمن
١- محور (١) هو (١) أدوات التغيرات) مما على النحو الآتي:

- مدى ملاءمة النظام الضريبي الحالي للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من
التجارة الإلكترونية.
- مدى الحاجة إلى تطوير أو تعديل النظام الضريبي الحالي لمواكبة التجارة
الإلكترونية.

- ١٥ أما القسم الثالث فيختص بوجهة نظر مصلحة الزكاة والدخل المستقبلية تجاه الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية ، ويتكون هذا القسم من أربعة محاور يتضمن كل محور عدداً من البنود (التقديرات) وهي على النحو الآتي :
- ١٦ التحديدات التي ستواجه المصلحة في حالة الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .
- ١٧ الأمور التي قد تساعد المصلحة وتؤدي إلى سهولة ربط وتحصيل الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .
- ١٨ الأمور التي يجب مراعاتها عند الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .
- ١٩ الحلول المقترحة لمشكلات الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .
- وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المدرج لتحديد إجابات أفراد العينة ، بحيث تكون الدرجة (٥) دالة على الموافقة المطلقة ، والدرجة (١) دالة على عدم الموافقة المطلقة ، كما تم حساب المتوسط المرجح لدرجة الموافقة حسب المعادلة الآتية (الصار ، ١٤٤٢هـ) :

$$\frac{\sum (X_i \cdot f_i)}{\sum f_i} = \text{المتوسط المرجح}$$

- حيث إن : ك : عدد إجابات العينة على كل عبارة .
و : الوزن المعطى لكل إجابة .
ن : حجم العينة .

د. م. حنبأ	مؤلف	مجلد	غير مؤلف	غير مؤلف مطلقاً
١٠	١٠-١٩-٣٠	٣٠٣٩-٣٠٤٠	٣٠٤١-٣٠٤٢	١٠١٩-١

• نتج عن مدى صدق محتوى الاستبانة ووضوحها وبخبرتها من الكليات
 • مصداق المعاصرة، تم عرضها عن مجموعة من أسئلة المعاصرة بتسم المعاصرة
 • جامعة الملك عبد العزيز، وأجريت عليها بعض التعديلات في ضوء اللامحطات
 • أي قدمها هؤلاء مشكورين، كما تم التأكد من مدى ثبات الاستبانة باستخدام مقياس
 • Reliability Analysis - Alpha وقد بلغ مجموع ألفا لجميع محاور الاستبانة
 • ٠.٩٩ وهي درجة مقبولة في مثل هذه الدراسات، حيث من المعروف عليه إحصائياً
 • أن يكون معامل ألفا إذا جاءت قيمته ٠.٧٠ فأكثر، مما يدل على أن المقياس في
 • هذه الدراسة ذو درجة صدق وثبات عالية (الفحيمان وحسن، ١٤٢٣هـ).

* أسلوب معالجة وتحليل البيانات .

لتحقيق هدف البحث والإجابة عن تساؤلاته، تم تحليل البيانات التي تم جمعها من
 • أداء الدراسة (الاستبانة) باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الأساليب
 • الإحصائية المسماة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، وبالتحديد تم استخدام
 • البرنامج الاستنتاجي الرسومي (النسب، المتوسطات الحسابية، والتوزيعات
 • التكرارية). كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) لاختبار معنوية
 • فروق بين الفئات المختلفة لعينة البحث ، واختبار الفروق البعدية لأقل فرق ذات

Least Significant Difference (LSD)

٤ عرض ومناقشة نتائج الدراسة .

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وهدفه ، وبناء على نتائج المعالجة الإحصائية التي
 • أجريتها في هذه الدراسة ، سوف يتم عرض النتائج وتلخيصها ومناقشتها لأقسام
 • - أمة الثلاثة على النحو الآتي :

أ. الخصائص الشخصية لعينة البحث :

يوضح الجدول رقم (٢) بعض خصائص عينة البحث من حيث المؤهلات العلمية والهيبة . والعمر . وعدد سنوات الخبرة

جدول رقم (٢)

الخصائص الشخصية لعينة البحث

النسبة %	العدد	الشرح	الخصائص
١٢,٣	١٦	فوق الجامعي	المؤهل العلمي
٦٣,٨	٨٣	جامعي	
٢٣,٨	٣١	دون الجامعي	
٣,٨	٥	الإقامة السعودية	المؤهل اللغوي
٠,٨	١	الإقامة العربية	
٠,٨	١	الإقامة الأمريكية	
٩٤,٦	١٢٣	بلدون مؤهل مهني	سنوات الخبرة
٣٢,٣	٤٢	أقل من ٥ سنوات	
٢٠,٨	٢٧	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	
٤٦,٩	٦١	١٠ سنوات وأكثر	
٢٦,٩	٣٥	أقل من ٣٠ سنة	العمر
٥٠,٨	٦٦	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	
٦,٩	٩	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	
١٥,٤	٢٠	٥٠ سنة وأكثر	

خرج من الجدول رقم (٢١) ما يلي:

- سنة الحاصلين على مؤهلات جامعية من المشاركين في الدراسة ٧٣,٨٪، في حين بلغت نسبة المؤهلات دون الجامعية ٢٣,٨٪. بينما بلغت نسبة المهنيين من مؤهلات فروع الجامعية ١٢,٣٪. وهذا يدل على أن معظم المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات جامعية وتوفيق الجامعية بنسبة ٧٦٪، وأن العلاقة -مع تكافؤات وكوادر وطنية قادرة على مواكبة التطور الحاصل في شتى المجالات- ويرجع الفضل في ذلك بعد الله إلى الدور الذي قامت به الجامعات -عامة من تعليمه وتدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية.
- سنة الحاصلين على مؤهل الزمالة السعودية ٣,٨٪ فقط، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الزمالة الأمريكية والعربية ١٠٪، وهي نسبة طيبة جداً في حين بلغت نسبة من لا يحملون مؤهلات مهنية من بين مواطني المملكة المشاركين في الدراسة ٩١,٦٪، وقد يعود السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على هذه المؤهلات، سواء من حيث طبيعة الاختبارات أو حداثةها في الفكرة بحرية السعودية - حيث أنشئت الهيئة السعودية للمهنيين القانونيين في عام ١٤١٢هـ.
- في حوالي نصف العينة ونسبة بلغت ٤٦,٩٪: خبرهم عشر سنوات أكثر، بينما ٣٩,٣٪ من العينة خبرتهم أقل من خمس سنوات. في حين أن باقي العينة بنسبة ١٣,٨٪: تراوحت خبرتهم بين خمس إلى أقل من عشر سنوات. وهذا مع إحصاءات العينة حسب فئات العمر، حيث إن أكثر من نصف العينة عدلي بنسبة بلغت ٥٠,٨٪ تراوحت أعمارهم بين ثلاثين إلى أقل من أربعين سنة. في حين بلغت نسبة من تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ٢٦,٩٪، وبلغت

نسبة من كانت أعمارهم خمسين سنة فأكثر 15.4٪ من العينة. وجاءت أما نسبة 9.9٪ من أعمارهم بين الأربعين والخمسين سنة. وعليه فإن غالبية مؤلفي المصاحفة ممن شملتهم الدراسة من فئة الشباب التي ربما تكون قادرة، ولها الرغبة في تيسر الوقت - أكثر من غيرها في التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال التجارة الإلكترونية.

بعد مدى ملائمة النظام الضريبي الحالي للمحاسبة الضريبية ضمن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية. ومدى الحاجة لتطويره أو تعديله لتواكبه التجارة الإلكترونية.

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى استطلاع وجهة نظر مصالحة الركاز والدخل في المملكة العربية السعودية تجاه الممارسة الحالية للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

❖ مدى ملائمة النظام الضريبي الحالي للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

يوضح الجدول رقم (3) إجابات العينة حول مدى ملائمة النظام الضريبي الحالي للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد* عبد الله بن محمد الطبطبي

جدول رقم (٣)

مدى ملاءمة النظام الضريبي الحالي للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	لم يتضمن النظام الضريبي الحالي المحاسبة عن هذا النوع من التجارة.	٣.٩٨	٠.٩٠	١
٢	يساعد نظام الضريبي الحالي على تجنب من عمليات التجارة الإلكترونية لتسليح للموسسة وغير الموسسة	٣.٥٦	٠.٩٩	٣
٣	يمكن من خلال النظام الضريبي الحالي تحصيل الضرائب من العمليات التجارية لمؤسسات الأجنبية التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية في المملكة	٣.١٩	١.١٦	٤
٤	سيؤدي وجود نظام ضريبي خاص بمشآت التجارة الإلكترونية إلى زيادة حصيلة الدولة من ضرائب	٤.٠٨	٠.٩٤	٢
-	جميع العبارات	٣.٧	١	-

وبملاحظة بيانات الجدول رقم (٣) يتضح أن المشاركين في الدراسة وبمتوسط مرجح بلغ ٤.٠٨ يرون أن وجود نظام ضريبي خاص بمشآت التجارة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من الضرائب، وهذه الإجابة تتسق مع اجادة عبارة الأولى حيث أشار المشاركون في الدراسة إلى أن النظام الضريبي الحالي يتضمن كيفية المحاسبة الضريبية عن صفقات تجارة الإلكترونية، ولذا فقد تقه سبباً على التهرب الضريبي، كما تتسق هذه النتيجة مع إجاباتهم عن مدى الحاجة لتطوير أو تعديل النظام الضريبي الحالي، حيث رأى أفراد العينة أن هناك حاجة

لتعديل النظام الضريبي الحالي وتطويره ليضمن كفاءة المحاسبة الضريبية عن منشآت التجارة الإلكترونية، بل ويذهب البعض إلى أن هناك حاجة لوجود نظام ضريبي خاص بمنشآت التجارة الإلكترونية. كما تتسق هذه الإجابة مع حياة أفراد العينة فيما يتعلق بمدى إمكانية تحصيل الضرائب من التعاملات التجارية للمنشآت الأجنبية التي تمارس التجارة الإلكترونية في المملكة من خلال النظام الضريبي الحالي. حيث بلغ متوسط الموافقة هذه العارة ٣.١٩ وهي تقع في فئة «متعادلاً لا أكثر».

❖ مدى الحاجة لتطوير أو تعديل النظام الضريبي لمواجهة التجارة الإلكترونية

يوضح الجدول رقم (٤) إجابات العينة حول مدى الحاجة لتطوير النظام الحالي أو تعديله لمواجهة التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (٤)

مدى الحاجة لتطوير أو تعديل النظام الضريبي الحالي لمواجهة التجارة الإلكترونية

الترتيب	الاحتمال الضري	المتوسط	المحاكاة
١	٠.٧٣	٤.٥١	تحتاج النظام الضريبي الحالي إلى تصحيح وتطوير إجراءات ربط وتحصيل الضريبة لمواجهة التجارة الإلكترونية
٢	١.٠٤	٤.٠٥	هناك حاجة لوجود نظام ضريبي خاص بمنشآت التي تمارس عمليات تجارة إلكترونية
٣	٠.٧٤	٤.٤٤	هناك حاجة تعديل ساليب الرقابة لتتواءم مع مزايا أحدثه التجارة الإلكترونية من خصومات في الإجراءات الضريبية

دراسة ضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
 د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد الظهيري

الترتيب	الإعراف الضري	التوسط	المصارف
٣	٠,٢٩	١,٣٤	حدود تصاريح تطوير التجارة الإلكترونية مصارف
-	٠,٢٩	١,٣٣	مصارف

وسلاطة بيانات الجدول رقم (٤) يتضح ما يلي:

- أر هناك حاجة ماسة لتعديل أو تطوير النظام الضريبي الحالي، (أجريت دراسة قبل صدور النظام الضريبي الجديد) حيث جاءت إجابات العينة بأهمية المطلقة بالنسبة لعبارة: تعديل وتطوير إجراءات ربط وتعديل الخدمة، الحاجة لتعديل أساليب الرقابة، استخدام التجارة الإلكترونية يتطلب حوسب الأساليب الضريبية. وبلغ التوسط المرجح لإجابات العينة عن هذه العبارات من (٤,٥١) - (٤,٣٤). بينما جاءت إجاباتهم بالموافقة بالنسبة لحدود نظام ضريبي خاص بالشركات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية، وبلغ التوسط المرجح لإجابات العينة عن هذه العبارة: (٤,٠٥).
- إجابات العينة كانت قبل صدور النظام الضريبي الجديد، وكان بعضهم على حد سواء. ومع هذا فإنه يتضمن النظام الضريبي الجديد الإشارة إلى كيفية التعامل مع بيانات التجارة الإلكترونية، مما يؤكد استمرار الحاجة إلى تطوير هذه العظام وتطوير إجراءات ربط وتحصيل الضريبة لوكالة عالم التجارة الإلكترونية، بل إن بعض أفراد العينة أكدوا الحاجة لوجود نظام ضريبي خاص بمنتجات التي تمارس عمليات التجارة الإلكترونية، مع ملاحظة أن هذا التأييد جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن بعض أفراد

العبئة كان لديهم تصور بأن تعديل النظام الضريبي سيتضمن كيفية التعامل مع منشآت التجارة الإلكترونية، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن وجود نظام ضريبي خاص بمنشآت التجارة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة حسنة الدولة من الضرائب - كما هو واضح من إجابات العبئة بالنسبة للترتيب الثاني لمصلحة الرخصة والدخول تجاه منشآت التجارة الإلكترونية ، حيث جاء هذا التوجه في أوليات الماء أراء العبئة .

ج . النظرة المستقبلية للمحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى استطلاع وجهة النظر المستقبلية لمصلحة الرخصة والدخول في المملكة العربية السعودية تجاه المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .

❖ التحديتات التي ستواجه المصلحة في حالة المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية

يوضح الجدول رقم (٥) إجابات العبئة حول التحديتات التي ستواجه المصلحة في حالة المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية .

جدول رقم (٥)

التحديتات التي ستواجه المصلحة في حالة المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من

التجارة الإلكترونية

الترتيب	الأخرى غيري	التمسك	المساواة
١	٠,٩٧	١,١٠	مناهة الوثائق الورقية
٢	٠,٩٠	٣,٨٠	إحصاء الكادر

١٥- النسبة المئوية من الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في الشبكة العربية السعودية
 ١٦- ملحقاً (٥) : نتائج من عدد الترخيص المتعدّد عبد الله بن محمد الطهري

٥	١,٠٥	٣,٦٩	١٥- إمكانية تحديد الهوية بأمانة للمستلمة حيا و- جهات التي تتعامل معها
٣	٠,٩٤	٣,٧٢	١٦- حساب الرقعة (عمر الموزع)
٦	٠,٨٦	٣,٥٨	١٧- عدم الثقة
٤	٠,٩٤	٣,٦٩	١٨- استمرار القيد في المتابعة عديدة من التجارة الإلكترونية
-	٠,٩٥	٣,٧٥	١٩- فتح الحسابات

٢٠- ملحقاً بيانات الجدول رقم (٥) يوضح الآتي:

- عند المشاركون في الدراسة على التحديتات التي ستواجهه المصلحة في حالة خدمة الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية وتراوح المتوسط - مع لإيمانهم بين (١٤٠٠) بالنسبة لإخطاء الوثائق الورقية. (٢٥٨) بالنسبة - عدم الرقعة؛ وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه رضوان وآخرون. ٢٠٠٠
- أن إخطاء الوثائق الورقية للمعاملات والاتصالات المكافئ للأخطاء، وعدم الحماية تحديد الهوية، وشكل المنتجات الرقمية، من أهم التحديتات التي تواجه - نظم الضريبة القائمة لاعتمادها على نظم عمل لا تتفق مع المتغيرات العالمية - سارحاً. كما قد يؤثر سلباً عن كفاءة النظام الضريبي.
- صرح من إجابات المشاركون في الدراسة أن إخطاء الوثائق الورقية يأتي في مقدمة مبيعات التي ستواجه المصلحة في حالة الحاسبة الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية. بدأ جاء الأخطاء المكافئ، والمنتجات الرقمية (غير - ١٠٠٠) المرتبين الثانية والثالثة على التوالي. تالاعا عدم إمكانية تحديد الهوية - بالنسبة، التقنية وأشياء التي تتعامل معها، واختلاف إجراءات القياس في

التجارة التقليدية عن التجارة الإلكترونية. وأخيراً التطور الرئيسية. وهذا يدل في حدسه على أن عبء البحث لذلك حقيقة التحديات التي قد تواجهها المصلحة في حالة الحاسبة المصرية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

• الأمور التي قد تساعد المصلحة، وتؤدي إلى سهولة ربط وتحصيل الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

بوضع الجدول رقم (٦٦) إجابات العينة حول الأمور التي قد تساعد مصلحة الركة والدخل. ولذا في سهولة ربط وتحصيل الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (٦٦)

الأمور التي قد تساعد مصلحة الركة والدخل. وتؤدي إلى سهولة ربط وتحصيل

الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية

الترتيب	الاعتراف القياسي	النسبة	المسألة
١	٠.٧٣	٤.٤٢	تبسيط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وجود موقع ضريبي بركة والدخل على
٢	٠.٨٠	٤.٤٢	شبكة الانترنت لتسهيل عملية إجراءات التحصيل الضريبي
٣	٠.٧٣	٤.٥٣	قيام مصلحة الركة والدخل باستخدام التقنيات الحديثة
٤		٤.٤٨	توظيف دور المصنفات المتخصصة في الأعمال الإلكترونية من عدم وجودهم

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد عبد الله بن محمد الطياري

وجود هيئات ضريبية دولية لتقديم الشرح والمشورة	٤.٣١	٠.٩١	٥
جميع العبارات	٤.٤٣	٠.٧٩	-

وبملاحظة بيانات الجدول رقم (٦) يتضح أنفق المشاركون في الدراسة من أن الإجراءات التي وردت في هذا المحور ستؤدي إلى سهولة ربط وتحصيل الضريبة في ظل استخدام وسائل التجارة الإلكترونية؛ حيث جاءت إجاباتهم عن جميع العبارات بالترتبة المطلقة وبمتوسط مرجح تراوح بين ٤.٣١، ٤.٥٣، حيث أكدوا على أهمية قيام مصلحة الزكاة والدخل باستخدام التطبيقات الحديثة بمتوسط مرجح بلغ ٤.٥٣. وينتقل ذلك في عمومها مع توجه المشاركين في الدراسة إلى اعتبار توظيف ذوي المهارات المتخصصة في التشغيل الإلكتروني من المحاسبين وغيرهم سيؤدي إلى سهولة الربط الضريبي في ظل استخدام وسائل التجارة الإلكترونية حيث بلغ المتوسط المرجح ٤.٤٨. بينما جاءت تبسيط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها، ووجود مواقع لمصلحة الزكاة والدخل على شبكة الإنترنت نعم من خلاله إجراءات التحصيل الضريبي في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي وبمتوسط مرجح بلغ ٤.٤٢. لكن انتهى. وجاء في المرتبة الأخيرة أهمية وجود هيئات ضريبية دولية لتقديم الشرح والمشورة حيث بلغ المتوسط المرجح ٤.٣١.

• الأمور التي يجب مراعاتها عند المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

بوضح الجدول رقم (٧) الأمور التي يجب مراعاتها عند المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد السابع والعشرون

جدول رقم (٧)

الأمور التي يجب مراعاتها عند المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من
التجارة الإلكترونية

الترتيب	الافتراء المعاري	المتوسط	المعاصرة
٣	٠,٧٦	٤,٢٥	الائتمال مع أسس ومنظمات منظمة التجارة العالمية
٤	٠,٨٤	٣,٩٢	حدد الموضوعات عند المقارنة مع أنواع التجارة التقليدية
٢	٠,٧٦	٤,٢٩	تجنب الأزدواج الضريبي
١	٠,٧٤	٤,٣٣	الشفافية والقدرة على التنبؤ . بالإضافة إلى سهولة القواعد الضريبية
—	٠,٧٦	٤,٢٠	جميع المعايير

يوضح من الجدول رقم (٧) أن المشاركين في الدراسة يتفقون تماماً على
السياسات المستقبلية الخاصة بالعائلة الضريبية للتجارة الإلكترونية ، حيث تراوح
المتوسط المرجح لإجاباتهم بين (٣,٩٢) بالنسبة لعبارة الجهاد والموضوعية عند المقارنة
مع أنواع التجارة التقليدية . و(٤,٣٣) بالنسبة لعبارة الشفافية والقدرة على التنبؤ .
وعلاوة على ما أشار إليه رضوان وآخرون ، ٢٠٠٠م من أن الأسماء بالشفافية والقدرة
على التنبؤ بالإضافة إلى سهولة القواعد الضريبية ، وتجنب الأزدواج الضريبي . والائتمال
مع أسس التجارة العالمية . والجهاد عند المقارنة مع أنواع التجارة الأخرى ، من الأمور
التي يجب مراعاتها عند الشفافية . بينما عاصمة الضريبة^١ جادة إلكترونية .

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد عبد الله بن محمد الطياري

❖ الحلول المقترحة لشكلات المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

يوضح الجدول رقم ١٥١ إيجابيات المشاركة في الدراسة حول الحلول المقترحة
مشكلات المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (٨)

الرقم	المشكلة	الوصف	التوصية	الدرجة الإلكترونية
١	فرض ضريبة على المبيعات وشبكة بدلاً من فرض ضريبة على الدخل	٢,٩٩	١,١٣	٦
٢	تطبيق ضريبة امت Bit Tax وهي على أساس كمية أو حجم الـ bits الترفيضية التي يتم استخدامها أو نقلها	٣,١٠	٠,٧٧	٥
٣	إثراء البنوك والشركات المالية بإصدار مستصلحة الشركة والدخل بالشهادات المالية التي تقع عن طرفيها من الشبكات. سواء كان طرف هذه الشبكات مخصص من الدولة أو خارجها	٤,١٨	١,٠١	٣
٤	إثراء مستصلحة الخدمات بإصدار مستصلحة الشركة والدخل بالبيع التوردة باستخدام التحويلات الإلكترونية	٤,٤٨	٠,٦٣	١
٥	عمل رقابة حكومية على مواقع بي إن إم من خلال استخدام التجارة الإلكترونية	٤,٢٧	٠,٩٦	٢
٦	إثراء منظمة عالمية لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية	٣,٩٢	١,٠٩	٤
-	جميع المقترحات	٣,٧٦	٠,٩٣	-

بملاحظة بيانات الجدول رقم (A) بنسخ الأتي:

- أن غالبية المشاركين في الدراسة متفقون تماماً على أهمية إلزام مصلحة الجمارك بإخطار مصلحة الزكاة والدخل بالسلع الواردة باستخدام التجارة الإلكترونية. وعمل رقابة حكومية على المواقع التي يتم من خلالها استخدام التجارة الإلكترونية. حيث بلغ المتوسط المرجح لكل منهما (18، 14)، (14، 27) على التوالي. في حين جاءت إجابات المشاركين في الدراسة بالموافقة على عبارة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإخطار مصلحة الزكاة والدخل بالتحولات المالية. وإنشاء منظمة عالمية لتعرض الضرائب على مثل هذا النوع من التجارة، حيث بلغ المتوسط المرجح لكل منهما (18، 14)، (3، 62) على التوالي. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن أفراد العينة يرون أنه حتى يتسنى لمصلحة الزكاة والدخل بحماية منشآت التجارة الإلكترونية شريطة، يتيسر. يكون هناك تعاون وتنسيق بين البنوك والمؤسسات المالية وبعض الجهات الحكومية على المستوى المحلي، وإنشاء منظمة عالمية على المستوى الدولي.
 - جاءت إجابات المشاركين في الدراسة حيادية (لا أدري) بالنسبة لعبارة: فرض ضريبة على الاستهلاك والملكية بدلاً من فرض ضريبة على الدخل، وتطبيق ضريبة البت (Bit Tax)؛ حيث بلغ المتوسط المرجح لكل منهما (91، 2)، (10، 33) على التوالي. وهذا قد يدل على عدم تصور بعض أفراد العينة للكيفية التي يتم من خلالها تطبيق ضريبة البت (Bit Tax) مع ملاحظة أن الباحثين أوضحوا مقصود هذه العبارة لبعض أفراد العينة عند تسألهم عن ذلك.
- ويختص الجدول رقم (9) إجابات المشاركين في الدراسة عن جمع محاور البحث،
تلك على النحو التالي:

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد المطيري

جدول رقم (٩١)

جميع محاور الدراسة

محور الدراسة	متوسط الإخفاق	الاحتراف
مدى فاعلية أنظمة ضريبة الدخل السعودية الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية	٣.٧	١.٠٠
مدى معرفة المحاسبين وعلمهم بأنظمة ضريبة الدخل الناتجة من التجارة الإلكترونية	٤.٣٣	١.٧٩
التحديات التي تواجه المصلحة في حث المحاسبين الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية	٣.٧٥	١.٩٥
الأمور التي قد تساهم في تصحيح سلوكيات المحاسبين وعلمهم بأنظمة ضريبة الدخل الناتجة من التجارة الإلكترونية	٤.٤٣	١.٧٩
الأمور التي يجب مراعاتها عند إعداد الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية	٤.٢٠	١.٧٦
الحلول المقترحة لمشكلات عملية الضريبة عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية	٣.٧٦	١.٩٣

يتضح من الجدول رقم ٩١ الاتفاق المشاركون في الدراسة على أهمية جميع المحاور التي تضمنتها البحث، حيث تراوحت إجابات المشاركون بين موافق وموافق مطلقاً. إلا أن هذا الاستنتاج لا يمكن تعميمه لاختلاف خصائص المشاركين في الدراسة. ولذا تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية الأخرى عن النحو الآتي:

❖ اختبار تحليل التباين الأحادي « ف »

تم في هذا الجزء من البحث إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي في

مجلة مركز صالح عبد الله كاتل للاقتصاد الإسلامي بمناسبة الأثر العدد السابع والعشرون

(ANOVA) ، لمعرفة مدى وجود فروق معنوية (جبرية) بين متوسط إجابات المشاركين في الدراسة (العينة) فيما يخص متاور البحث الستة السابقة ، ويوضح الجدول رقم (١٠) قيم F في العنونة للمعادلات التي لها تأثير معنوي بين إجابات العينة .

جدول رقم (١٠)

قيم F معنوية لمعادلات التي لها تأثير معنوي حسب المتغيرات المشاركون في الدراسة

متغير	المتادلة	القيمة	المتادلة
متعد	الحاجة لوجود نظام ضريبي خاص بالشركات السن كضرائب	3.11	0.006
متعد	التجارة الإلكترونية	٩.٢٩	0.006
متعد	متن رقابة حكومية على التراجع التي تقوم من خلالها	٩.٢٩	0.006
متعد	استخدام التجارة الإلكترونية	٩.٢٩	0.006
متعد	نظام الضريبي الذي يتكفل من فصل الضرائب من	٩.٢٩	0.006
متعد	المعاملات التجارية للشركات الأجنبية التي تمارس التجارة	٩.٢٩	0.006
متعد	الإلكترونية في التسك	٩.٢٩	0.006
متعد	المعادلة والموسومة عند النظر مع أنواع التجارة التقليدية	٩.٢٩	0.006
متعد	تطبيق ضريبة ألت Bit Tax	٩.٢٩	0.006
متعد	تطبيق ضريبة ألت Bit Tax	٩.٢٩	0.006
متعد	أحداث لوجود نظام ضريبي خاص بالشركات السن كضرائب	٩.٢٩	0.006
متعد	معدت التجارة الإلكترونية	٩.٢٩	0.006
متعد	نظام الضريبي الذي يتكفل من فصل الضرائب من	٩.٢٩	0.006
متعد	معدت التجارة الإلكترونية	٩.٢٩	0.006
متعد	التشاقية و كفاءة من التسك . بالإضافة إلى متورة التوعد	٩.٢٩	0.006

المعاصرة الضرورية عن النقل الناتج من التجارب الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(مراجعة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد الطائي

ينسج من الجدول رقم (١٠) أعلاه أن خصائص المشاركين في الدراسة لها تأثير
والإحصائيات على بعض العبارات التي تضمنتها الاستبانة (العبارات الواردة في
الجدول رقم ١٠) .

ولتحقق مصادر هذا الفرق أو الاختلاف لم إجراء اختبار أقل فرق دال وهو من
الاختبارات البعدية (L.S.D) Least Significant Difference ، فكانت النتيجة
كما هو موضح بالجدول رقم (١١) الآتي :

مجلس مركز صانع عبه الله كابل الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ابعده المساج والعقار

جدول رقم (١١)

اختبار المقارنة لأقل فرق دال (L.S.D) كنسبة إجابات العينة حسب الخصائص
الكيفية والشخصية

المتغير	(أ) العينة الأولى	(ب) العينة الثانية	المتغير
الديانة	تواضع	بكرة التكرار	١.٠٠٩
		جدا	١.٠٠٦
		الطاقم	١.٠٠٤
الجنس	تواضع	بكرة التكرار	١.٠٠٩
		جدا	١.٠١١
السن	تواضع	جامعي	١.٠٠٦
		دورن الجامعي	١.٠٠٣
العلمي	تواضع	جامعي	١.٠١١
		دورن الجامعي	١.٠٠٦
الطرفة	تواضع	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١.٠٠٦
		أقل من ٣٠ سنة	١.٠١٣
العمر	تواضع	٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	١.٠٣٥
		٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١.٠٠٦
	تواضع	٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١.٠١١
		من ٥٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١.٠٠٣

يتضح من أسوأ رقم (١١) التالي:

- وجود اختلاف جوهري في دالة إحصائية بين إجابات مؤلفي المقابلة في عدد التواضع ووجود المقابلة في كل من دالة التكرار وجملة المقابلة حول دور

دراسة الضريبة من الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
د. صالح بن عبد الرحمن السعد* عبد الله بن محمد العلي

الحاجة إلى وجود نظام ضريبي خاص بالتجارة الإلكترونية التي حين جاءت إجابات موافق المصلحة في الرياض بالوافقة المنخفضة وبمتوسط مرجح بلغ ٣,٥٨. جاءت إجاباتهم في كل من مكة المكرمة وجدة والطائف بالوافقة المنخفضة وبمتوسط مرجح بلغ ٤,٣٤ - ٤,٤٦ - ٤,٦٠ على التوالي.

وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات موافق المصلحة في حدة الرياض ، وموافق المصلحة في كل من مكة المكرمة وجدة حول إجراء وزارة حكومة على المواقع التي يتم من خلالها استخدام التجارة الإلكترونية سواء أكانت متبع في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، حيث جاءت إجابات موافق المصلحة في الرياض بالوافقة المتوسطة وبمتوسط مرجح بلغ ١٣,٨٧ في حين جاءت إجابات موافق المصلحة في كل من مكة المكرمة وجدة بالوافقة المنخفضة وبمتوسط مرجح بلغ ٤,٦٨ - ٤,٥٠ - ٤,٦٠ على التوالي.

وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة من يعملون مؤهلاً فوق الجامعي من جهة ، ومن يعملون مؤهلاً جامعياً أو دون الجامعي من جهة أخرى حول ما إذا كان يمكن توصيل الضرائب من المبيعات التجارية الإلكترونية وفقاً للنظام الضريبي الحالي ، حيث جاءت إجابات الوافق تأهلاً فوق الجامعي بعدم الموافقة ، بمعنى أن النظام الضريبي الحالي لا يمكنه توصيل الضرائب من التجارة الإلكترونية وبمتوسط مرجح بلغ ٢,٢٥. جاءت إجابات من يعملون مؤهلات جامعية أو دون الجامعية حيادية (لا أعلى) وبمتوسط مرجح بلغ ٣,٣٤ و ٣,٢٩ على التوالي.

وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة من إحدى السياسات المستقبلية المتعلقة بالعملة الضريبية كالتجارة الإلكترونية.

حيث يرى من يعملون مؤهلاً لفرق الجامعي ومتوسط مرجح بلغ ٤,٣٨ أهمية الحياض والوضعية عند المقارنة مع أنواع التجارة التقليدية ، بينما جاءت إجابات من يعملون مؤهلاً جامعياً أو دون الجامعي بالموافقة ومتوسط مرجح بلغ ٣,٩٢ و ٣,٦٨ على التوالي . وذلك يدل على إدراك أصحاب الأعمال العليا لأهمية الحياض والوضعية عند التعامل من هذا النوع من التجارة .

- لم يتم عمل اختبار أقل فرق نال إجابات المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم المهنية ، حيث اتضح أن مصدر الفرق المتعلق بتطبيق ضريبة البيت Bit Tax كان بين من يعملون الزمالة الأمريكية وهو موظف واحد فقط من موظفي الفصححة ، ومن يعملون الزمالة العربية وهو موظف واحد كذلك ، ومعلوم إحصائياً أن هذا الاختبار (S.D) لا يجري إلا في حالة وجود طرفين على الأقل .
- وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة حسب سنوات خبرتهم حول العبارة المتعلقة بتطبيق ضريبة البيت Bit Tax كأحد الحلول المقترحة لتشكلات خرابية التجارة الإلكترونية ، حيث جاءت إجابات من خبرتهم أقل من خمس سنوات حيادية (لا أدري) ومتوسط بلغ ٢,٩٣ في حين جاءت إجابات من خبرتهم بين خمس إلى أقل من عشر سنوات بموافقة متخشطة حيث بلغ المتوسط المرجح ٣,٤٤ .
- وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة حسب أعمارهم حول مدى الحاجة لوجود نظام ضريبي خاص بمشآت التجارة الإلكترونية ، حيث يرى من نقل أعمارهم عن أربعين سنة أن هناك حاجة لنظام ضريبي خاص يمثل هذا النوع من التجارة ومتوسط مرجح بلغ بين ٤,٢٦ لمن نقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، ٤,٠٥ لمن تقع أعمارهم بين الثلاثين إلى أقل من

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد عبد الله بن محمد المطاري

أربعين سنة ، بينما جاءت إجابات من تزيد أعمارهم عن خمسين سنة بالموافقة المنخفضة والمتوسط مرجح بلغ ٣٠.٦٠ ، وهذا يدل على مدى إدراك أصحاب الخبرة من موظفي المصنحة بأهمية وجود نظام ضريبي خاص مثل هذا النوع من التجارة

• وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة عن تقع أعمارهم بين ثلاثين وأربعين سنة ، ومن تزيد أعمارهم عن خمسين سنة حول كون النظام الضريبي الحالي يساعد على التهرب من ضريبة التجارة الإلكترونية ، حيث بلغ المتوسط المرجح لإجاباتهم ٣٠.٧٩ ، في حين جاءت إجابات من تزيد أعمارهم عن خمسين سنة حياوية (لا أدري) بالنسبة لهذه العبارة وبمتوسط مرجح بلغ ٣٠.٠٠ وهذه الإجابة تتسق مع الإجابة السابقة حيث يدرك أصحاب الخبرة أكثر من غيرهم أن النظام الحالي يساعد على التهرب من ضريبة التجارة الإلكترونية ، وبالتالي يرون أهمية وجود نظام ضريبي خاص مثل هذا النوع من التجارة.

• وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين في الدراسة عن نقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، ومن تزيد أعمارهم عن أربعين سنة حول السببية النسبية المتعلقة بأهمية الشفافية والقدرة على التنبؤ بالإضافة إلى سهولة التعاقد المتبعة . حيث بلغ المتوسط المرجح لمن نقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ٤٠.٠٩ ، في حين بلغ المتوسط المرجح لمن تقع أعمارهم بين أربعين إلى أقل من خمسين ٤٠.٨٩ ، وهي درجة موافقة مطلقة . كما بلغ المتوسط المرجح لمن تزيد أعمارهم عن خمسين سنة ٤٠.٦ وهي كذلك درجة موافقة مطلقة .

رابعاً : نتائج البحث وتوصياته

1. نتائج البحث

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وهدفه ونسائله عُكس البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

أ. يُعد اختفاء الوثائق الورقية والانفصال الكبار والمنتجات الرقمية غير للموسم، وعدم إمكانية تحديد القيمة على قائمة التحددات التي تواجه النظام الضريبي السعودي في مجال التجارة الإلكترونية.

ب. هناك حاجة فعلية وإبراز من مصلحة الركاة والدخل لأهمية تعديل النظام الضريبي الحالي وهو ما حدث بالفعل. (صادر النظام الضريبي الجديد أثناء إعداد هذا البحث ولم يتفرق إلى كيفية المعالجة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية، كما لم يبدأ العمل به حتى الآن) ، وبالتالي نقل المشكلة قائمة بالنسبة لإجراءات ربط والحصول الضريبية لتواكبه التجارة الإلكترونية، إضافة إلى الحاجة إلى تعديل أساليب الرقابة لتتلاءم مع ما أحدثته التجارة الإلكترونية من تغييرات في الإجراءات المتبعة.

ج. سيؤدي وجود نظام ضريبي خاص بمنتجات التجارة الإلكترونية إلى زيادة حصيلة الدولة من الضرائب، مع ملاحظة أن النظام الضريبي الجديد والقديم غير واضحين من ناحية المعالجة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية. ولم يتضمن أي منهما الإشارة إلى كيفية التعامل مع منتجات التجارة الإلكترونية.

د. النظام الضريبي الحالي لمصلحة الركاة والدخل يعتمد على إقرار التكلفة الضريبية والدعم بالتوائم المالية، والتي تشتغل على محمل عمليات التأسيس من تقليدية لم الإلكترونية. والمستندات التي تبين صحة هذا الأمر .. طبيعة التجارة الإلكترونية، نسبة اعتمادها في أساس .. على أساس الوثائق .. في التعاملات .. وبالتالي .. يفيد بيان

الحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(مراجعة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد^١ عبد الله بن محمد الطياري

متابعة العمليات التي تنمو مع جهات خارجية لا تُقدم قوائم مالية أو إقرارات
ضريبية إلى السلطة الضريبية^٢.

٥ - استخدام مصلحة الزكاة والدخل للتحقيقات الحديثة، وتوظيف ذوي المهارات
المختصين في التشغيل الإلكتروني من المحاسبين وغيرهم. يساعد على سهولة
ربط وتحصيل الضريبة في ظل التجارة الإلكترونية.

٦ - عند وضع السياسات المستقبلية الخاصة بالمعاملة الضريبية لتجارة الإلكترونية
ينبغي الانتباه بالشفافية والقدرة على التنبؤ، بالإضافة إلى سهولة التوافق المتبع
بما يتناسب مع أسس التجارة العالمية.

٧ - أن يكون هناك تعاون وتنسيق وتبادل للمعلومات بين مصلحة الزكاة والدخل
والبنوك والمؤسسات المالية وبعض الجهات الحكومية فيما يتعلق بعمليات
التجارة الإلكترونية.

٢. توصيات البحث

في ضوء نتائج البحث يرى الباحثان ضرورة مراعاة التطورات المتلاحقة في
عامة التجارة الإلكترونية بـ يتفق ويتواءم مع طبيعة المملكة العربية السعودية، مع
الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، ونوعية الخطط، والكيفية التي من خلالها تنفيذ هذه
الخطط، وتحديد الجهات المسؤولة عن المتابعة والتنفيذ، ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن
يؤخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:

أ) تطوير مصلحة الزكاة والدخل بحيث تكون قادرة على التعامل مع التغيرات
الحديثة، من خلال تطوير الإمكانيات المادية، وتأهيل الفاحص الضريبي عن طريق
توظيف أو تدريب ذوي المهارات المتخصصة في التشغيل الإلكتروني من المحاسبين
وغيرهم.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد السابع والعشرون

ب. دراسة وتطوير أو تعديل التشريعات الضريبية الحالية لتسمح بفرض ضريبة على عمليات التجارة الإلكترونية، أو إصدار تشريع ضريبي خاص بالائتم هذه العمليات.

ج. أن يتم وضع سياسات مستقبلية خاصة بالمعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية تتسم بالشفافية، بالإضافة إلى وضع قواعد تناسب مع أسس ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، وتساعد على تجنب الازدواج الضريبي.

د. أن يكون هناك تنسيق وتعاون وتبادل للمعلومات بين البنوك والشركات المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ومصالحه الزكاة والدخل، ومصالحه الجمرك، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومزودي خدمات الإنترنت فيما يتعلق بالتحويلات المالية للمؤسسات الإلكترونية.

٢. الدراسات المستقبلية

يرى الباحثان استكمال البحث في التجارة الإلكترونية من خلال بعض الدراسات ومنها على سبيل المثال:

أ. أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة الزكوية.

ب. تأثير التجارة الإلكترونية على المعايير الصادرة عن هيئة السعودية للمحاسبين الشائرين في مجال المحاسبة والمراجعة.

ج. أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية).

د. تأثير التجارة الإلكترونية على نظم التكاليف في المنشآت السعودية.

د. عبد الصمدية عن المحلل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
سنة المنشأة (صالغ بن عبد الرحمن السعد عبد الله بن محمد الطبري

مراجع البحث

- ١- تراجم العربية العريضة :
٢- أم زيد يوسف السيد وعبد الطيراني ، تأثير التجارة الإلكترونية على نظم
المعلومات المحاسبية ، الندوة التاسعة لسبيل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة
١٩ - ٢٠ حرم الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤٢٣ هـ .
٣- أم زيد يوسف السيد ، تكنولوجيا العمومات وتأثيرها على الإطار التكملي
نظرية المحاسبة ، للجنة العلمية لكلية التجارة ، القاهرة : جامعة الأزهر
، كلية التجارة ، العدد ٢٨ ، ٢٠٠٣ م .
٤- أحمد عصام الدين حسوي ، دراسة تحليلية للشركات خضوع صقلات التجارة
الإلكترونية للضريبة ، ندوة التجارة الإلكترونية من ١٧ - ١٩ ذي الحجة ، أبها :
جامعة الملك خالد ، ١٤٢٤ هـ .
٥- سام السلكي ، أساسيات التجارة الإلكترونية ، الموسوعة العربية للكمبيوتر
والانترنت ، www.clarab.com/saharac.php?acid=120 ، بدون
تاريخ .
٦- جلال الصياد ، مقدمة الطرق الإحصائية ، جدة : دار عكاظ ، ١٤٢٢ هـ .
٧- فؤاد عبيدات وآخرون ، البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه ، الرياض :
دار أسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ م .
٨- رامت رشوان وآخرون ، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية ، مجلة التنمية
والسياسات الاقتصادية ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، المجلد الثاني ، العدد
الثاني ، ٢٠٠٠ م .

٨. رابت رفسوز، عاتر التجارة الإلكترونية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩م.
٩. سعود بن محمد الشحيان، وعزت بن عبد الحميد حسن، معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS 10، الرياض: بدون ناشر، ١٤٢٣هـ.
١٠. طارق حساد، التجارة الإلكترونية - المقاسم - التجارب - التحديات، الإسكندرية: دار الجامعة، ٢٠٠٢م.
١١. عادل عبد الرحمن أحمد، مشاكل الحاسب الضريبي عن صفقات التجارة الإلكترونية الرقمية، ندوة التجارة الإلكترونية من ١٧-١٩ ذي الحجة، أبها: جامعة الملك خالد، ١٤٢٤هـ.
١٢. عبد النواح حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٢م.
١٣. محمد توفيق وتعمم حنا، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والحاسب الضريبي عنها، مؤثر التجارة الإلكترونية: الأفاق والتحديات، ٢٧ يوليو، جامعة الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ٢٠٠٢م.
١٤. محمد الهادي، التجارة الإلكترونية وبداية اللمابة، مجلة التقوى، المجلد الرابع عشر، ١٤٢٢هـ.
١٥. محمد السديري، التجارة الإلكترونية مفهوم وأواع، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ، www.kau.edu.sa/mas
١٦. محمد نجيب زكري حمد، إطار مقترح للمحاسبة الضريبية عن الدخل التحق من التجارة الإلكترونية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، بنها: كلية التجارة، العدد الثاني، ٢٠٠٠م.

المحاسبة الضريبية عن الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية
(دراسة استكشافية) د. صالح بن عبد الرحمن السعد، عبد الله بن محمد الطلياري

١٧. مركز الجزيرة الفسافي، التجارة الإلكترونية،
www.khayma.com/nablu-online/ent6.ht

١٨. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نظام المحاسبين القانونيين الصادر
بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ واللائحة التنفيذية،
الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٤١٤هـ.

١٩. وزارة التجارة، التجارة الإلكترونية في المملكة انطلاقاً نحو المستقبل،
الرياض: وزارة التجارة، ٢٠٠٦م.

لانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1. Cunningham, P and Forschl, F (1999), *Electronic Business Revolution*, B2erlin.
2. Hellerstein, Walter (2002), *Electronic Commerce And The Challenge For Tax Administration*, Geneva, Switzerland: World Trade Organization Committee on Trade and Development.
3. Hughes, Jane, Glaister, Keith (2001), *Electronic Commerce and International Taxation: A Square Peg in a Round Hole?*, *European Management Journal* Vol. 19, No. 6
4. Jones, R. and Basu, S. (2001), *Taxation of Electronic Commerce: A Developing Problem*, In: 16th BILETA Annual Conference, University of Edinburgh, Scotland , April 9th - 10th. www.bileta.ac.uk/01papers/papers01.html
5. Korper, S, Ellis, J (2001), *The E-Commerce Book*, San Diego: Academic Press.
6. Schwarz, Brennan. (1999). *Taxation of Electronic Commerce* www.senate.state.mi.us/sfa/Publications/SpecialReports/ecommerce/ecom.